جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات
الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق
==========

# المطبوعات الجديدة

## بالمكتبة العامة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية

### (خلال عام 2018 مع عرض تحليلي لأهم هذه المطبوعات)

إعداد

سعيد عبد الرحمن

باحث فني ثان

إشراف

فاطمة الميهي

مدير عام التوثيق الالكتروني

(العدد (6) – يناير 2019)

# المحتويات


أولاً: المطبوعات ذات الصلة بالتجارة. 2

ثانياً: المطبوعات ذات الصلة بالصناعة. 4

ثالثاً: مطبوعات متنوعة. 5

رابعاً: خدمات المعلومات. 7

خامساً: عرض تحليلي لأهم المطبوعات. 8

الكتاب الأول: الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية: تجارب عالمية. 8

الكتاب الثاني: اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحروب العملات. 9

الكتاب الثالث: المنظمات الاقتصادية الدولية. 11

الكتاب الرابع: التنمية المجتمعية المستدامة. 13

الكتاب الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق. 14

الكتاب السادس: المنهج المتكامل للتعامل مع الأزمات العارضة في الاقتصاد: هل لدينا حقاً مشكلة اقتصادية؟. 16

الكتاب السابع: الاقتصاد القياسي: الأسس النظرية وتطبيقات (SPSS). 17

الكتاب الثامن: أساسيات الاقتصاد المالي. 17

الكتاب التاسع: الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة. 19

الكتاب العاشر: اقتصاديات التجارة الإلكترونية. 20

الكتاب الحادي عشر: تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية الدولية وتأثيرها على التجارة الخارجية. 21

| | |
|---|---|
| الكتاب الثاني عشر: التسويق التنافسي. | 23 |
| الكتاب الثالث عشر: المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات: الاستثمار الأجنبي المباشر – التحكيم في الاستثمار الدولي – الحوكمة الاستثمارية. | 24 |
| الكتاب الرابع عشر: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة. | 25 |
| الكتاب الخامس عشر: التنمية العادلة– النمو الاقتصادي – توزيع الدخل – مشكلة الفقر. | 26 |
| الكتاب السادس عشر: القياس المقارن لاستراتيجيات الحكومة الرقمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. | 28 |
| الكتاب السابع عشر: أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي. | 29 |
| الكتاب الثامن عشر: التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية. | 30 |
| الكتاب التاسع عشر: ممارسة القيادة الإستراتيجية ودورها في تطبيق الجودة الشاملة. | 31 |
| الكتاب العشرون: تخطيط وإدارة المشروعات لنظام التأجير التمويلي والبوت والفرنشايز. | 33 |
| الكتاب الحادي والعشرون: الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة. | 35 |
| الكتاب الثاني والعشرون: النقود والسياسة النقدية والسياسة المالية. | 36 |
| الكتاب الثالث والعشرون: الحرب ضد الفساد. | 37 |
| الكتاب الرابع والعشرون: المشروعات الصغيرة: طريق للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية). | 40 |
| الكتاب الخامس والعشرون: أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية. | 41 |

# المطبوعات الجديدة

## بالمكتبة العامة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية

### (خلال عام 2018 مع عرض تحليلي لأهم هذه المطبوعات)

==========

على الرغم من التطور التكنولوجي الهائل الذى نعيشه اليوم وتعدد أشكال ومصادر المعلومات وانتشار الكتاب الالكتروني، إلا أنه لا يزال الكتاب المطبوع متربعاً على أسواق ومعارض الكتب في جميع أنحاء العالم، حيث يعد أحد أهم الوسائل التي يلجأ إليها السادة الباحثون والمختصون للحصول على المعلومات المختلفة.

ويشمل هذا التقرير عرضاً لأهم المطبوعات الحديثة المتاحة للاطلاع عليها في المكتبة العامة لوزارة التجارة والصناعة المشتركة مع مكتبة وزارة المالية. وقد قامت المكتبة بعمل الإجراءات الفنية لهذه المطبوعات (الفهرسة – التصنيف) وفقاً لأحدث النظم العالمية. كما يشمل التقرير أيضاً عرض تحليلي لأهم المطبوعات باستخدام خدمة الاستخلاص كأحد خدمات المعلومات الغير تقليدية التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات لتلبية احتياجات مجتمع المستفيدين منها.

وتعتبر خدمة الاستخلاص من أهم الوسائل المستخدمة لاسترجاع المعلومات، حيث تم استخدام النوع المناسب من المستخلصات لهذا التقرير وهو ما يسمى بالمستخلص الوصفي (Indicative Abstract)، والذي يوفر الوقت والجهد وتكاليف البحث من خلال تقديمه للمعلومات بشكل موجز وشامل مما يساعد الباحث على انتقاء ما يناسبه من معلومات بسهولة ويسر.

وتأمل الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق أن يستفيد جميع السادة العاملين بالقطاعات المختلفة بوزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية من هذا التقرير، كما يسعدنا تلقى آرائكم ومقترحاتهم في هذا الشأن.

## أولاً: المطبوعات ذات الصلة بالتجارة:

| م | العنوان | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 1 | أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي. | محمد عبدالله شاهين محمد | 2018 |
| 2 | التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية. | محمد عبدالله شاهين محمد | 2018 |
| 3 | المعايير المحاسبية الجديدة. | اشرف سالمان | 2018 |
| 4 | تخطيط وإدارة المشروعات: لنظام التأجير التمويلي والبوت والفرانشايز. | عبدالمطلب عبد الحميد | 2018 |
| 5 | إدارة المشروعات والمخازن وكيفية إدارة المخزون. | محمد عبد الرازق عنتر | 2018 |
| 6 | النقود والسياسات النقدية والأسواق المالية. | علي عبدالوهاب نجا وآخرون | 2018 |
| 7 | أثر كفاءة الإفصاحة وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية. | ريا ماجد بصول | 2018 |
| 8 | إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي. | صلاح هادى محمد | 2017 |
| 9 | تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية الدولية وتأثيرها على التجارة الخارجية | وليد فتحي | 2017 |
| 10 | المحاسبة الالكترونية والتقيد التكنولوجي: مراجعة الحسابات – أصول المراجعة والرقابة والتجارة الالكترونية. | نهال محمود السيد | 2017 |
| 11 | التسويق التنافسي. | حازم محمد | 2017 |
| 12 | المحاسبة الإبداعية: حل مشاكل التعثر المصرفي – تحقيق الميزة التنافسية – نظام حماية الودائع إعداد القوائم المالية. | أنور أحمد الشبراوي | 2017 |
| 13 | الإدارة الناجحة للمشروع الصغير. | نبيهة جابر محمد | 2017 |

## تابع المطبوعات ذات الصلة بالتجارة:

| م | العنوان | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 14 | اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحروب العملات. | عبد المطلب عبد الحميد | 2016 |
| 15 | تبسيط شرح معايير المحاسبة المصرية الجديدة. | السيد غنيم الديب | 2016 |
| 16 | مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبناء النظرية العامة المحاسبية. | محمد ياسين | 2016 |
| 17 | الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري. | أحمد مصطفي صبيح | 2016 |
| 18 | برامج الإصلاح المالي والإداري (تجربة عملية). | سوسن زهير | 2016 |
| 19 | التجارة الخارجية. | محمد أحمد السيرتي | 2016 |
| 20 | الضريبة على العقارات المبنية – الضريبة على التصرفات العقارية – الضريبة على الأطيان الزراعية. | محمد ماهر أبو العينين | 2016 |
| 21 | المنظمات الاقتصادية الدولية. | عبد المطلب عبد الحميد | 2015 |
| 22 | المنهج المتكامل للتعامل مع الأزمات العارضة في الاقتصاد: هل لدينا حقاً مشكلة اقتصادية؟. | محسن أحمد الخضيري | 2015 |
| 23 | الاقتصاد القياسي: الأسس النظرية وتطبيقات SPSS | محمود حامد محمود عبد الرازق | 2015 |
| 24 | أساسيات الاقتصاد المالي. | هالة عبد السلام على | 2014 |
| 25 | الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي). | عاطف وليم أندراوس | 2014 |
| 26 | اقتصاديات التجارة الإلكترونية. | عبد المطلب عبد الحميد | 2014 |

## ثانياً: المطبوعات ذات الصلة بالصناعة:

| م | العنوان | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 1 | المشروعات الصغيرة: طريق للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية). | محمد خليل محمود | 2018 |
| 2 | الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية: تجارب عالمية. | تامر فكرى النجار | 2017 |
| 3 | المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات. | يحيى محمد جويدة | 2017 |
| 4 | استثمارات الشركات متعددة الجنسيات فى تكنولوجيا الطاقة المتجددة | محمد صلاح السباعي | 2017 |
| 5 | الدور المحوري للمشروعات الصغيرة كقاطرة للتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2009 –2015) | إيمان محمد عبد اللطيف | 2017 |
| 6 | الانفتاح على مصر: تنمية الصحراء الغربية. | ممدوح حمزة | 2016 |
| 7 | التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية. | حنان عبد القادر | 2016 |
| 8 | تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية. | زهراء أحمد محمد | 2016 |
| 9 | كفاءة القرار الإستراتيجي في إطار الإستراتيجيات التدفق المعرفي وآليات التنسيق المنظمي. | مظفر أحمد حسنين | 2016 |
| 10 | الإدارة الإستراتيجية: المفاهيم والنماذج. | حسنى محمد أحمد | 2016 |
| 11 | مقومات التخطيط والتفكير الإستراتيجي. | مدحت محمد أبو النصر | 2015 |
| 12 | التنمية المجتمعية المستدامة. | محمد عبد العزيز ربيع | 2015 |
| 13 | الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق. | على عبد الوهاب نجا | 2015 |

## ثالثاً: مطبوعات متنوعة:

| م | عنوان الكتاب | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 1 | المرجع الأساسي لمستخدمي Microsoft word 2016. | مجدى محمد أبو العطا | 2018 |
| 2 | التنمية العربية المستدامة رؤية للتكامل الإقليمي: إرادة التغيير والتجديد– الآفاق – النتائج. | حامد أحمد الريفي | 2018 |
| 3 | إضاءات فكرية في المتغيرات الإدارية الحديثة. | ميثاق هاتف القتلاوي | 2018 |
| 4 | الحوكمة في الشركات والبنوك: ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها. | عصام مهدي محمد | 2018 |
| 5 | حوكمة الشركات العالمية. | محمد مصطفى محمد | 2018 |
| 6 | إدارة الموارد البشرية في الخدمة المدنية. | عامر خضير الكبيسي | 2018 |
| 7 | إعداد القيادات الصف الثاني ودوره في تحسين الأداء الوظيفي في المنظمات الحكومية. | سعد زياد درويش مصطفى أحمد مصطفى | 2018 |
| 8 | الدليل الشامل للممارسة التخطيطية وفق منهج التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج. | عماد الدين حسن مصطفى | 2018 |
| 9 | ممارسات القيادة الإستراتيجية ودورها في تطبيق الجودة الشاملة. | حسام نعيم حسن النفار | 2018 |
| 10 | الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة. | هلال إدريس مجيد | 2018 |
| 11 | الحرب ضد الفساد. | أمين السيد أحمد لطفي | 2018 |
| 12 | كراسات إستراتيجية: مصر واتفاق باريس لمواجهة التغير المناخي الطريق إلى عام 2020. | أحمد قنديل | 2017 |
| 13 | القيادة التحويلية وعلاقتها بمستوى الابداع الإداري. | كمال الدين حسن على | 2017 |

## تابع مطبوعات متنوعة:

| م | عنوان الكتاب | المؤلف | تاريخ النشر |
|---|---|---|---|
| 14 | دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء وتجارب دولية رائدة. | أشرف محمد على | 2017 |
| 15 | دراسة الكفاءة: إعادة تعريف مهنة التدريب والتطوير | جاشقين انيون | 2017 |
| 16 | تحليل العلاقة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة رأس المال وأثرها على قرار الاستثمار. | عبد الرحمن محمد سليمان | 2017 |
| 17 | دور القيادات الاستراتيجية في بناء المنظمات المستدامة: دراسة مقارنة. | نعيم بن عطاالله الجهنى | 2017 |
| 18 | كراسات استراتيجية: العضوية المستحيلة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. | كرم سعيد | 2017 |
| 19 | القياس المقارن لاستراتيجيات الحكومة الرقمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. | المنظمة العربية للتنمية الإدارية | 2017 |
| 20 | اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق. | هيثم عبدالله سلمان | 2016 |
| 21 | التنمية العادلة: النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل – مشكلة الفقر | عثمان محمد عثمان | 2016 |
| 22 | إنهاء المنازعة الضريبية على الدخل بطريقة الإنفاق. | خيري عثمان | 2016 |
| 23 | البحث العلمي بين الواقع والمأمول. | محمد صادق | 2016 |
| 24 | تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على مستوى الأداء. | رضا مصيلحي | 2016 |
| 25 | الفساد وإعاقة التغير والتطور في العالم العربي بحوث ومناقشات الندوة التي إقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد. | داود خيرالله وآخرون | 2015 |

## رابعاً: خدمات المعلومات:

تقدم المكتبة خدمات المعلومات للباحثين من داخل وخارج وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية، ونعرض فيما يلي بيان بأعداد الباحثين المترددين على المكتبة خلال عام 2018:

| الشهر | عدد الباحثين |
|---|---|
| يناير 2018 | 31 |
| فبراير 2018 | 45 |
| مارس 2018 | 47 |
| أبريل 2018 | 36 |
| مايو 2018 | 26 |
| يونيو 2018 | 14 |
| يوليو 2018 | 39 |
| أغسطس 2018 | 16 |
| سبتمبر 2018 | 21 |
| أكتوبر 2018 | 28 |
| نوفمبر 2018 | 26 |
| ديسمبر 2018 | 21 |

## خامساً: عرض تحليلي لأهم المطبوعات:

### الكتاب الأول: الاقتصاد المعرفي ودوره في تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية: تجارب عالمية.

#### أولاً أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: تامر فكرى النجار
- اسم الناشر: دار الفكر الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2017

#### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف تطورات الاقتصاد العالمي، والذي شهد في السنوات الأخيرة ثورة تكنولوجية هائلة وتطورات غير مسبوقة في مجال الاتصالات والمعلومات الأمر الذي ترتب عليه إحلال الثروة المعلوماتية والتكنولوجية كمعيار لقوة الدولة الحديثة بديلاً عن الثروة التقليدية السائدة في الفترات السابقة مثل الأرض والعمالة ورأس المال، والتي كانت تعتبر العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم. حيث أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد تتمثل في كل من المعرفة الفنية، الإبداع والذكاء، المعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق رأس المال والعمالة.

ومع بداية عقد التسعينيات، كان التقدم التكنولوجي له تأثيرات متلاحقة على النظام العالمي، حيث أن الطفرة في وسائل الاتصالات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات بتأثيراتها السريعة على مختلف جوانب الحياة، جعلت العالم كالقرية الواحدة وأصبح العلم والتكنولوجيا هما مصدر خلق القدرات التنافسية للسلع والخدمات الداخلة في التجارة الدولية، وتراجعت القدرات التنافسية للمواد الخام والمصادر الطبيعية وحلت البرمجيات والخصائص البشرية محلها في تحسين الكفاءة.

كما ضاعفت سرعة التنفيذ التكنولوجي من حجم المدخلات القائمة على المعرفة وهي المدخلات التي أصبحت حاسمة في القدرة التنافسية للدول والمنشآت. وقد أدت هذه التغيرات الجوهرية في الإنجاز الاقتصادي بجانب عنصر المعلومات إلى ظهور الاقتصاد الجديد الذي يشير في مضمونه إلى اقتصاد المعرفة المعتمد على الأفكار والمنتجات المتقدمة وفي خلق الوظائف وارتفاع مستويات المعيشة من خلال التكنولوجيا المتطورة في الخدمات والمنتجات الصناعية.

وفي ضوء ما سبق تناول المؤلف اقتصاد المعرفة ومفهوم ومحددات ومؤشرات القدرات التنافسية ومؤشرات قياس المعرفة ودورها في رفع القدرة التنافسية. كما تناول أيضاً واقع الصناعة المصرية والصادرات الصناعية والعقبات التي تواجهها. كما تناول المؤلف أيضاً بعض التجارب العالمية في اقتصاد المعرفة مثل تجربة الهند وكوريا الجنوبية وماليزيا. ثم انتقل المؤلف للحديث عن دور البحث العلمي والتطوير والابتكارات في دعم الصادرات المصرية، وأخيراً ختم الكتاب بقياس القدرات التنافسية للصادرات الصناعية وإطار مقترح لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية من خلال الاقتصاد المعرفي.

## الكتاب الثاني: اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحروب العملات:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: أستاذ دكتور/ عبد المطلب عبد الحميد.
- اسم الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2016

## ثانياً: نبذة عن المؤلف:

المؤلف حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد – جامعة عين شمس، وأستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ويشغل حالياً عميد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات، ومنتدب لتدريس مواد النظام الاقتصادي العالمي الجديد في كلية التجارة جامعة عين شمس، ومنتدب رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر.

## ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

أصبحت اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات من الموضوعات الأكثر أهمية والجديرة بالبحث خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ومن قبل ذلك بسنوات عندما أعلن الرئيس نيكسون عام 1973 بأن الاقتصاد الأمريكي أصبح غير قادر على تحويل الدولار الأمريكي الورقي إلى ذهب والعكس وتركه معوم. ومنذ هذا التاريخ أصبح النظام النقدي الدولي بلا قاعدة نقدية. وقد اتجهت الكثير من الاقتصاديات إلى تطبيق نظام سعر الصرف الحر المرن، بينما تمسك القليل من الاقتصادات الأخرى بسعر الصرف الثابت بل ازدادت أهمية دور البنوك المركزية في تطبيق ما يطلق عليه نظام سعر الصرف المدار، حيث أصبح تدخل البنك المركزي ضرورة للحفاظ على استقرار سعر الصرف بما يحقق أهداف السياسة النقدية وكذلك أهداف السياسة الاقتصادية، بل دخلت الإقتصادات القوية فيما يطلق عليه بحرب العملات واشتد التنافس بينها على تخفيض عملاتها لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية.

وقد طرح المؤلف على نطاق البحث والدراسة مدى إمكانية التطبيق والكشف عن عملة احتياط دولية جديدة بديلة للدولار، والذي اعتمد كعملة احتياط دولية بعد الحرب العالمية الثانية وإقامة النظام النقدي الدولي ويقوم على إدارته صندوق النقد الدولي وقد طبق صندوق النقد الدولي بعد تعويم الدولار على وحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها الصندوق ما أطلق عليه صندوق النقد الدولي بسلة عملات من خمس عملات لإقتصادات قوية تساهم بأوزان نسبية كبيرة في التجارة الدولية لدعم السيولة الدولية. كما تناول نظرية سعر الصرف وسياسات سعر الصرف مع التركيز على سياسة تخفيض العملة

وسوق سعر الصرف الأجنبي وتحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة في أسعار الصرف والنظام النقدي الدولي وتحديد سعر الصرف والتوازن الخارجي وسعر الصرف الحقيقي التوازني وتدفقات ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال السياسة النقدية وتخفيض قيمة العملة. كما تناول المؤلف تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف وحروب العملات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والتنافس على تخفيض العملات. وقد انتقل المؤلف بعد ذلك إلى أبعاد العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة للدولة وسعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة 1916– 2015 من التثبيت إلى التحرير إلى التخفيض والمضاربات الضارة وأخيراً، انتقل المؤلف إلى تطور هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 1952 – 2015 وتفاقم أزمة سعر الصرف الجنيه المصري.

## الكتاب الثالث: المنظمات الاقتصادية الدولية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: أستاذ دكتور/ عبد المطلب عبد الحميد
- اسم الناشر: الدار الجامعية
- مكان النشر: الإسكندرية
- تاريخ النشر: 2015

### ثانياً: نبذة عن المؤلف:

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد – جامعة عين شمس، وأستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ويشغل حالياً عميد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات، ومنتدب لتدريس مواد النظام الاقتصادي العالمي الجديد في كلية التجارة جامعة عين شمس، ومنتدب رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر.

## ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

من المعلوم أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية خرجت دول العالم جميعها منتصرة أو مهزومة تعلن أنه لا حرب عالمية ثالثة بعد كل هذا الدمار الذي أصاب اقتصاداتها، بل والانهيار الذي أصاب عملاتها وهياكلها الاقتصادية. وقد كان الجميع على اتفاق بأنه من المهم ومن الضروري التفرغ لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية إعمالاً بمبدأ على الاقتصاد أن يقود السياسة والتقدم في التنمية وتحسين مستويات المعيشة لشعوبهم هي أساس نجاح أي نظام سياسي بل أن النظام السياسي لابد أن يتبع النظام الاقتصادي المطبق في أي دولة تريد التقدم والنمو. ومن هذا المدخل أعلن في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية عن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد تديره ثلاثة منظمات اقتصادية دولية عملاقة تتمثل في كل من صندوق النقد الدولي لإدارة النظام النقدي الدولي، البنك الدولي لإدارة النظام المالي والتنموي العالمي، منظمة التجارة العالمية لإدارة النظام التجاري العالمي لتكون ما أطلق عليه بالمثلث الإستراتيجي المتمثل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومع دخول عصر العولمة الاقتصادية وتطبيقاتها، ظهرت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى إلى جانب المنظمات الاقتصادية الثلاث المشار إليهم بعاليه وذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة أو نتيجة لقيام ما يطلق عليه التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية. كما تناول المؤلف نظرة تاريخية لصندوق النقد الدولي من حيث النشأة والأهداف والقروض الممنوحة وهيكله الإداري والمالي والدور الاقتصادي لصندوق النقد الدولي وبرنامج صندوق النقد الدولي والشروط العامة للإقراض بواسطة البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية والآليات والسياسات المالية للبنك الدولي. كما تناول المؤلف أيضاً نشأة منظمة التجارة العالمية وهيكلها التنظيمي وآليات منظمة التجارة العالمية وآليات التعامل مع قضايا الإغراق، ثم انتقل للحديث عن مؤتمر سياتل ونتائجه ومستقبل منظمة التجارة العالمية وأيضاً مؤتمر الدوحة والتوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية. وأخيراً، تحدث المؤلف عن الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية

الإقليمية مثل مجموعة الـ 15 ومجموعة الـ 77 ومنظمة الكوميسا والاتحاد الأوروبي والتجمع الاقتصادي لمجموعة دول العشرين.

## الكتاب الرابع: التنمية المجتمعية المستدامة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محمد عبد العزيز ربيع.
- اسم الناشر: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: عمان – الأردن
- تاريخ النشر: 2015

### ثانياً: نبذة عن المؤلف:

ولد الدكتور محمد عبد العزيز ربيع في بازور– يافا وعاش بضع سنوات من طفولته في مخيم عقبة، وأتم دراسته الجامعية والعليا في مصر وألمانيا والولايات المتحدة. وقد حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هيوستن عام 1970 وقضى معظم حياته في التدريس الجامعي، حيث عمل أستاذاً في عدة جامعات عربية وأجنبية من بينها جامعة الكويت وجامعة الأخوين في المغرب وجامعة جورج تاون في واشنطن وجامعة ايرفورت في ألمانيا. وحاضر في أكثر من ثمانين جامعة عربية وأجنبية ومعاهد دراسات إستراتيجية.

### ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

تعانى الدول النامية مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية معقدة، كما تواجه تحديات كبيرة تبطئ من حركتها نحو التنمية والتصنيع واللحاق بركب الدول المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن المعونات والقروض التي قدمها البنك الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية لم تفلح في تحقيق أهدافها المنشودة، حيث لم تستطع تلك الأموال التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات تغيير الهياكل الاقتصادية وتحسين أداء الإقتصادات الوطنية بشكل يجعلها قادرة على النمو الذاتي. وفي الواقع وبعد نحو سبعين سنة من

العمل في دول العالم الثالث، لم يستطع البنك الدولي مساعدة دولة واحدة على تحقيق التنمية. وبالتالي، ليس لديه أية قصة نجاح ولو في دولة واحدة يمكن تقليدها والاستفادة منها. ومن ناحية أخرى، جاءت سياسات الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال ثمانينيات القرن العشرين لتنقل العديد من الدول النامية من حالة سيئة إلى حالة أسوأ اتصفت بزيادة حدة الفقر واتساع فجوتي الدخل والثروة بين الفقراء والأثرياء ورفع معدلات البطالة وشيوع الفساد وبيع الكثير من ثروات البلاد للشركات الأجنبية.

وقد تناول المؤلف معنى مفهوم التنمية والاقتصاد والتنمية والثقافة والمجتمع، وتطور المجتمعات الإنسانية من عصر الصيد والتجوال إلى عصر الزراعة والصناعة والمعرفة. ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى عوامل التقدم عبر التاريخ مثل الملكية الخاصة والعلم والتكنولوجيا وأنماط الإنتاج والحرية والتراكم الرأسمالي، ثم انتقل بعد ذلك إلى الاقتصاد والمجتمع عن طريق إدارة المشكلة الاقتصادية والعولمة والقوى التي تعيق عملية التنمية مثال ذلك التركة الاستعمارية والتركة الثقافية والاجتماعية والهياكل الاقتصادية والمؤسسات السياسية. كما تناول المؤلف أيضاً العملية التعليمية والتنمية ومراحل التطور الثقافي وإشكالية الأمية الثقافية والتنمية المجتمعية المستدامة والمعرفة والتحول المجتمعي عن طريق المثقفون والفقراء والشركات متعددة الجنسية.

## الكتاب الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: علي عبدالوهاب نجا.
- اسم الناشر: الدار الجامعية
- مكان النشر: الإسكندرية
- تاريخ النشر: 2015

## ثانياً: نبذة عن المؤلف:

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية.

## ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف الأساس النظري والتحليلي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وذلك من خلال دراسة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، أهمية التمويل الخارجي للتنمية، أشكال التمويل الخارجي للتنمية، دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى آثاره على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية بالدولة. كما تناول المؤلف أيضاً دراسة الطاقة الاستيعابية كمحدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تناول المفاهيم المختلفة للطاقة الاستيعابية وأهمية دراستها، وأثر ذلك على قدرة الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ثم انتقل المؤلف إلى دراسة الشركات متعددة الجنسيات على أساس أن معظم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم من خلالها. وبعد ذلك انتقل المؤلف إلى الدراسات التطبيقية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي. وذلك من خلال دراسة برنامج الإصلاح الاقتصادي ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهميتها النسبية في ظل الإصلاح الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيها وتوزيعها بين القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى عرض لأهم المشكلات التي تواجه هذه الاستثمارات في مصر سواء ما يتعلق منها بمستوى الأداء الاقتصادي أو بمناخ الاستثمار أو بالتشريعات والسياسات المطبقة.

كما قام المؤلف بدراسة المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كدراسة تحليلية قياسية، ثم انتقل إلى دراسة مؤشرات الحوكمة الدولية ومستقبل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر (دراسة تحليلية قياسية). وذلك من خلال دراسة كل من العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الدولية، تطور العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الدولية

وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرات والنمو الاقتصادي في الدول العربية والإفريقية.

## الكتاب السادس: المنهج المتكامل للتعامل مع الأزمات العارضة في الاقتصاد: هل لدينا حقاً مشكلة اقتصادية؟:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: الأستاذ الدكتور/محسن أحمد الخضيري.
- اسم الناشر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- مكان النشر: القاهرة
- تاريخ نشر الكتاب: 2015

### ثانياً: عرض تحليلي لموضوع الكتاب:

تناول المؤلف الأوضاع الاقتصادية الحالية في مصر مثال لذلك مشكلة البطالة وعجز الموازنة وضغوط سعر الصرف وتراجع الإنتاج وتدنى الإنتاجية، ثم انتقل بعد ذلك إلى دراسة حقيقة الأوضاع الاقتصادية مثل مدى الوفرة في عنصر الأرض والقوى العاملة وضغوط الفرص الضائعة. كما تناول المؤلف أيضاً مراحل العلاج والحلم بجودة الحياة وارتباط الجودة بالرفاهية والحلم باقتصاد السعادة مثل إشباع الحاجات، ومقاييس اقتصاد السعادة والتنمية الشاملة والمستدامة لاقتصاد السعادة وانتقل بعد ذلك إلى حصر والموارد وتوظيف الموارد والإمكانيات وتشغيل مؤسسات الدولة والعلاقة بين العرض والطلب وامتلاك القدرة على السيطرة والتوجيه للأسواق الدولية. هذا بالإضافة إلى تناول إحداث التوازنات الحركية مثل صناعة التوازنات ومؤثرات تحقيق التوازنات وإستراتيجية تحقيق التوازن الحركي. وفي النهاية اختتم المؤلف كتابه بتوضيح أن إعادة تعريف الذات تبنى إستراتيجية للتنمية والانتظام في إطار المجموع العام وسلامة التوجه نحو الهدف واختيار الأدوات والوسائل والطرق.

## الكتاب السابع: الاقتصاد القياسي: الأسس النظرية وتطبيقات SPSS:

### أولاً: أهم البيانات الببليوجرافية:

- مؤلف الكتاب: د. محمود حامد محمود عبد الرازق
- اسم الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ نشر الكتاب: 2015

### ثانياً: نبذة عن المؤلف:

وكيل كلية التجارة للدراسات العليا والبحوث – جامعة الوادي.

### ثالثاً: عرض تحليلي لموضوع الكتاب:

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعاً من فروع علم الاقتصاد، ويركز على قياس مدى وقوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وقد اهتم المؤلف بدراسة تاريخ ومفهوم الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى، كما اهتم أيضاً بخطوات البحث في الاقتصاد القياسي والمقاييس الإحصائية وكيفية استخدامها في الاقتصاد القياسي وطرق القياس في الاقتصاد القياسي. وقد بدأ المؤلف كتابه بمقدمة عن الإحصاء باستخدام وتطبيق المؤشرات المركبة على البرنامج الإحصائي (SPSS)، بالإضافة إلى تقدير دوال الطلب.

## الكتاب الثامن: أساسيات الاقتصاد المالي:

### أولاً: أهم البيانات الببليوجرافية:

- مؤلف الكتاب: هالة عبد السلام على.
- المراجعة العلمية: أماني منصور.
- اسم الناشر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مكان النشر: القاهرة.

- تاريخ نشر الكتاب: 2014

## ثانياً: نبذة عن المؤلف:

- هالة عبد السلام على – دراسات عليا في المحاسبة المالية.
- د. أماني منصور – دكتوراه في الرياضيات.

## ثالثاً: عرض تحليلي لموضوع الكتاب:

بدأ المؤلف بتعريفات علم الاقتصاد التي قام بها كبار علماء الاقتصاد خلال تطور هذا العلم، والتي تتحدد عادة بنظرتهم إلى نطاق المشاكل التي تتناولها الدراسة الاقتصادية. وقد عرفه آدم سميث بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي من الممكن أن تزيد من ثروة الأمم". ويمكن تلخيص الاقتصاد في عدد من العمليات الأساسية تتمثل في كل من الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك. وذلك بهدف تلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين ومواجهة مشكلة الندرة. وبذلك تتمثل أركان وخصائص علم الاقتصاد في كونه نشاط إنساني يخلق المنافع أو يزيدها، وهدفه هو إشباع أكبر قدر من الحاجات، كما يسعى إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين أحوال الإنسان. كما تناول المؤلف دراسة السوق من خلال عرض أنواع الأسواق ونظم الأسعار والعرض والطلب وتوازن السوق والعوامل المؤثرة في مرونات الطلب والعرض. ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى دراسة سلوك المستهلك ونظرية المنفعة الكلية والمنفعة الحدية، والعلاقة بينهما وتكاليف الإنتاج الثابتة والكلية. هذا بالإضافة إلى دراسته للدخل القومي والمؤشرات الاقتصادية عن طريق تناوله للإنتاج القومي والإنفاق والتضخم الاقتصادي والعلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار وإجراءات الحد من التضخم. كما تناول المؤلف أيضاً كيفية استخدام الأرقام القياسية للأسعار للحصول على القيمة الحقيقية للناتج، وتعريف مفهوم الاستثمار وإبراز مدى أهميته وأهدافه وأنواعه وطبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة. وأخيراً تناول المؤلف الأسس والمبادئ العلمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومحددات الاستثمار.

## الكتاب التاسع: الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي):

### أولاً: أهم البيانات الببليوجرافية:

- مؤلف الكتاب: د. عاطف وليم أندراوس.
- اسم الناشر: دار الفكر الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ نشر الكتاب: 2014

### ثانياً: نبذة عن المؤلف:

المؤلف حصل على كل من بكالوريوس تجارة – جامعة الإسكندرية عام 1981، دبلوم دراسات عليا في المحاسبة والمراجعة – جامعة الإسكندرية عام 1987، بكالوريوس في الدراسات المالية والجمركية – جامعة الإسكندرية 1988، ماجستير في الاقتصاد العام – جامعة الإسكندرية 1995، دكتوراه في الاقتصاد العام – جامعة الإسكندرية 2004.

### ثالثاً: عرض تحليلي لموضوع الكتاب:

أبرز المؤلف مفهوم الاقتصاد المالي العام كعلم يعتبر من أهم العلوم الاقتصادية أو ما يسمى باقتصاديات المالية العامة نظراً لما له من أهمية في تفسير وتحليل الدور الحكومي الاقتصادي في الاقتصاد ككل من ناحية الأهداف وأدوات تحقيق هذه الأهداف والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد تناول المؤلف كل من المفاهيم النظرية للعلم، أهم أدواته، تطور دور الحكومة إلى أن تبلور ووصل إلى صورته الحالية مع التركيز على مبررات الدور الحكومي في ظل التوجه المتنامي نحو اقتصاد السوق. وقد انتقل المؤلف بعد ذلك إلى تحليل الجوانب العامة للإنفاق العام من إنفاق جارى وإنفاق رأس مالي ومدفوعات تحويلية، عرض الجانب الأخر من المالية العامة والمتمثل في أساليب ووسائل تمويل الإنفاق الحكومي الذي تضطلع به الحكومة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وذلك من خلال

قيامه بالتفرقة بين كل من المصادر الضريبية لتمويل الإنفاق العام الحكومي، المصادر غير الضريبية لتمويل النشاط الحكومي كالقروض العامة ورسوم المستفيدين وغيرها. كما تناول المؤلف أيضاً الخطة المتوقعة للنشاط الحكومي بجانبيه الإنفاقي والتمويلي. وبمعنى أخر، تحديد النتائج المتوقعة للنشاط الحكومي. وتتمثل الأداة الرئيسية لذلك في الموازنة العامة، حيث قام المؤلف بتحليل الموازنة العامة للدولة من خلال عرض آلياتها ومبادئها وأسسها ومعايير تصنيفها، إلى جانب الاتجاهات الحديثة والمعاصرة للموازنة العامة للدولة.

## الكتاب العاشر: اقتصاديات التجارة الإلكترونية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد المطلب عبد الحميد.
- اسم الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2014

### ثانياً: نبذة عن المؤلف:

المؤلف حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد – جامعة عين شمس، وأستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية. ويشغل حالياً عميد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات، ومنتدب لتدريس مواد النظام الاقتصادي العالمي الجديد في كلية التجارة جامعة عين شمس، ومنتدب رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر.

### ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

أبرز المؤلف التطورات في التجارة الإلكترونية بأنواعها وأشكالها ونماذجها وتطبيقاتها وفرصها وأبعادها الإستراتيجية ووسائلها مع تطور وتبلور مفهوم الاقتصاد الجديد الذي ارتبط بالضرورة بالاقتصاد المعرفي والعولمة الاقتصادية التي نتجت عن العولمة المالية،

والتي أنتجت بدورها العولمة المصرفية التي بدأت تتضمن مفاهيم النقود الإلكترونية وكذلك البنوك الإلكترونية في إطار تنمية وتمويل التجارة الإلكترونية في إطار العلاقة الطردية التي تربط بين الاقتصاد الجديد والتجارة الإلكترونية والنقود الإلكترونية والبنوك الإلكترونية وكذلك اتساع الأسواق الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.

كما تناول المؤلف عدد من المفاهيم التي تدور حول كل من التجارة الإلكترونية وأنواعها ونماذجها وخصائصها، الفرص والعوائد والايجابيات والسلبيات ومجالاتها، متطلبات نجاح التجارة الإلكترونية، وسائل ونظم الدفع والسداد للتجارة الإلكترونية، النقود الإلكترونية ومراحل تطور البنوك الإلكترونية. وأخيراً قام المؤلف بعرض بعض تطبيقات التجارة الإلكترونية وتحليل المشاكل المترتبة على تطبيقها وطرق علاج بعض المشكلات. ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى دراسة التسويق الإلكتروني وكيفية بناء موقع للتجارة الإلكترونية. كما ركز المؤلف على كل من التعاقد الإلكتروني والتنظيم الجمركي لصفقات التجارة الإلكترونية، السوق الإلكترونية والسوق المالية الإلكترونية، الفرص الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى المشروعات والاقتصاد القومي.

## الكتاب الحادي عشر: تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية الدولية وتأثيرها على التجارة الخارجية:

### أولاً أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: وليد فتحي الدسوقي.
- اسم الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2017.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

إن وجود المخاطر والتعامل معها ليس بشأن جديد بالمعنى العام، ولكن مفهوم إدارة المخاطر كمنهجية لتعزيز السلامة الاقتصادية وتطبيقاتها كإحدى الأدوات الأساسية لبلورة

الخطط الإستراتيجية بات شأن محوري مع انفتاح الاقتصاديات العالمية والتطور التكنولوجي. وقد تزامن وجود الخطر مع وجود الإنسان، وكان ولا يزال الخطر جزء من الحياة يتفاعل معها ويتغير بما ينسجم مع تغيرها وتطورها.

ويتوجه الاهتمام العالمي بصفة أساسية إلى إدارة المخاطر في كل من القطاع المالي، القطاعات الإنتاجية، القطاعات الحكومية. ويهدف هذا الكتاب إلى التعريف بالملامح العامة لإدارة المخاطر والبحث في مدى إمكانية تطبيقها في الاتفاقيات التجارية وتحليل الاتفاقيات التجارية من خلال التعريف بأنواعها والمخاطر التي تنطوي عليها هذه الاتفاقيات، وتحليل تلك المخاطر وصولاً إلى تحديد المخاطر التي من شأنها التأثير على تدفق الصادرات وصياغة نموذج رياضي – قياس يشتمل على مؤشر لرصد وقياس مخاطر التدفق التجاري في اتجاه معين من خلال تطبيق منهجية إدارة المخاطر على عدد من الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية (NAFTA) واتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة، اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، نماذج من اتفاقيات المشاركة التجارية لمصر بهدف الاستقصاء عن عناصر الخطر والعوامل المختلفة المحيطة بهذه الاتفاقيات خاصة فيما يتعلق بمخاطر التدفق التجاري.

وقد ركز المؤلف بصفة أساسية على العلاقات التجارية الدولية وإمكانية تحديد المخاطر الاقتصادية المحيطة بالاتفاقيات التجارية، وعناصر الخطر الكامنة فيها وقياس تأثيرها. ومن ثم تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية وحدوث تغيير مستمر في السلوك التجاري للدول، وكذلك في العوامل المحيطة بالاتفاقيات التجارية وإيجابيات وسلبيات الاتفاقيات التجارية غير المتساوية بين الدول من جهة واختلاف تأثيراتها على مؤشرات التجارة الخارجية بتغير العوامل المؤثرة على عناصرها. وأخيراً، تناول المؤلف تقييم مدى انطباق منهجية إدارة المخاطر على اتفاقيات التجارة الدولية.

## الكتاب الثاني عشر: التسويق التنافسي:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: حازم محمد عبد الفتاح.
- اسم الناشر: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2017.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

يعتبر التسويق أحد أهم التحديات التي تواجه عالم الأعمال المعاصر، حيث لا يقتصر التسويق كمفهوم على البيع والترويج فقط بل هو نشاط متكامل يحتاج لأصول ومبادئ علمية لوضع أهم الإستراتيجيات الفعالة وتكوين قرارات جيدة مبنية على أسس علمية مدروسة وقراءة جيدة للسوق ورؤى ثاقبة للفرص التسويقية المتاحة. وذلك لأن التسويق يعتبر عاملاً أساسياً لنمو ونجاح مؤسسات الأعمال المختلفة، كما يعتبر بناء وتكوين إستراتيجية تسويقية تنافسية هام جداً لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه عالم الأعمال المعاصر في ظل التغيرات المعقدة والكبيرة في الاقتصاد العالمي، وارتفاع مستويات التنافسية بشكل كبير، والتي تعد جميعها من عوامل الضغط التي فرضت على المؤسسات ضرورة التفكير في إستراتيجيات التسويق التنافسي حتى يمكن القراءة الجيدة للأسواق واكتشاف الفرص المتاحة والقدرة على استغلال تلك الفرص بالإضافة إلى العمل على تصميم خطط مستمرة طويلة الأجل لتنمية مهارات التعامل مع تطورات العمل في المستقبل ومواجهة تغيرات وتحديات سوق الأعمال. كما يجب امتلاك المؤسسات لرؤى مستقبلية تتضمن العديد من البدائل التسويقية المتنوعة مع الاهتمام بتطوير أساليب وآليات الإدارة والتسويق المتنوعة والتغلب على عنصر الخوف ومن التغير وهو ما يتطلب وجود نظام للإدارة من خلال الإستراتيجيات التي تساعد الشركات على الإدارة الفعالة ومواجهة متغيرات البيئة المحيطة. ومن ثم العمل على تنفيذ تلك الإستراتيجيات ومراقبة أنشطة الشركات ونتائجها على مستويات الأداء الفعلي وعلاقتها بالأداء المطلوب تحقيقه لخلق إستراتيجية

تسويقية تنافسية قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المتسارعة. كما تناول المؤلف ماهية المنافسة والتنافسية والقدرات التنافسية والميزة التنافسية والإستراتيجية التنافسية عند بورتر من خلال إستراتيجية قيادة التكلفة والتميز والتركيز وآليات تشغيل وظيفة اليقظة ومزايا اليقظة التنافسية وشروطها. ثم اختتم المؤلف بالبيئة التنافسية وتعريفها وأنواعها وتحليلها.

## الكتاب الثالث عشر: المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات: الاستثمار الأجنبي المباشر – التحكيم في الاستثمار الدولي – الحوكمة الاستثمارية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: يحيى محمد جويدة
- اسم الناشر: مؤسسة شباب الجامعة
- مكان النشر: الإسكندرية
- تاريخ النشر: 2017

### ثانياً:عرض تحليلي للكتاب:

الاستثمار هو إنفاق ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص لشراء السلع والخدمات التي تفي بالمتطلبات الاستهلاكية مباشرة مما يؤدي إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات، لذلك فإن المفهوم الاقتصادي لكلمة استثمار يختلف عن المعاني الشائعة التي تتناقل بين الناس لهذه الكلمة. ويتم عادة حساب حجم الاستثمار بواسطة قيمة الإنفاق التي تتم في مدة زمنية معينة على تكوين أصول ثابتة جديدة. وبناء على ذلك، فإن الاستثمار في بلد ما هو ذلك الجزء من الناتج العام لذلك البلد في المدة المعينة الذي يجرى إنفاقه على الجديد من الأصول أي الإنشاءات والمعدات والتجهيزات والمرافق وعلى الإضافات الخاصة في تلك المدة في المخزون الاستثماري.

ويجب التفريق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي فالأخير هو الأول ناقصاً الإهلاك أي قيمة ما يخرج من الاستثمارات السابقة. كما يجب التفريق بين الإنفاق الاستثماري في مدة زمنية معينة أي تكوين الأصول الرأسمالية الجديدة في تلك المدة وبين مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة على مر السنين فالاستثمار أو التكوين الرأسمالي هو عملية تدفق إنفاق استثماري جديد في حين أن مجمل الأصول الرأسمالية المتراكمة حتى بداية المدة الزمنية المعينة لا تعدو كونها كتلة جامدة من رأس المال القائم.

كما قدم المؤلف نبذة عن الاستثمار والتحديات الاقتصادية في الوطن العربي وتأثيرها على الاستثمار والمخاطرة وأنواع المخاطر، التي تواجه الأوراق المالية الحكومية والتحكيم في الاستثمار الدولي والشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر. ثم انتقل إلى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للتأمينات الاجتماعية والحوكمة الاستثمارية ومرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل لنمو الناتج المحلى الإجمالي. واختتم مؤلف الكتاب بالحديث عن دور القضاء في تطبيق وإنفاذ الاتفاقيات الدولية في منازعات الاستثمار.

## الكتاب الرابع عشر: دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: شريف محمد على أحمد.
- اسم الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2017

## ثانياً: نبذة عن المؤلف:

دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس، شغل منصب وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب بكلية التجارة جامعة مدينة السادات خلال الفترة 2006 – 2011 وعميد الكلية خلال الفترة 2011 – 2014.

## ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

تبرز أهمية دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوطن العربي في عدم اقتصار دور الجامعات على القيام بالعملية التعليمية فحسب، وإنما يمتد دورها إلى البحث العلمي الذي تنتج عنه ابتكارات واختراعات، والتي ينظر إليها على أنها نتاج المعرفة عن طريق نقلها وتسويقها بين الصناعات المختلفة. ومن ثم سوف ينشأ تعاون بين كل من الجامعات وقطاعات الصناعات المختلفة ويصبح هناك دور ومساهمه فعالة للجامعات في التنمية الاقتصادية. ويهدف المؤلف إلى دراسة التجارب الرائدة بمختلف دول العالم وكيفية الاستفادة منها وتطبيقها بالوطن العربي. كما تناول مفهوم الجامعة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والوضع الحالي للجامعات العربية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات والمعوقات التي تواجه الجامعات العربية وكيفية التغلب عليها.

# الكتاب الخامس عشر: التنمية العادلة– النمو الاقتصادي – توزيع الدخل – مشكلة الفقر:

## أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عثمان محمد عثمان.
- اسم الناشر: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات
- مكان النشر: القاهرة
- تاريخ النشر: 2016

## ثانياً: نبذة عن المؤلف:

بكالوريوس الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 1969، الماجستير والدكتوراه في اقتصاديات تخطيط التنمية – مدرسة براغ للاقتصاد بتشيكوسلوفكيا – دراسات عليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية. كما عمل أستاذاً ومحاضراً في مقررات الاقتصاد والتنمية والتخطيط وتحليل المشروعات في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة وكلية التجارة بجامعة صنعاء، ومديراً لمعهد التخطيط القومي بمصر. وشغل منصب وزير التخطيط ثم التخطيط والتنمية المحلية ثم التنمية الاقتصادية، ويعمل حالياً كأستاذ متفرغ في معهد التخطيط القومي، مستشاراً للعديد من الجهات مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف في عدد من الدول العربية والأجنبية.

## ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

يمثل هذا الكتاب إضافة مهمة جداً إلى المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة الاقتصادية بصفة خاصة، حيث يتناول موضوعاً من أصعب المواضيع في علم الاقتصاد وهو توزيع الدخل. وهذا الموضوع متخم بالأحكام التقديرية وتفتقر دراساته إلى أحكام تقديرية لا يتم الشك فيها، كما أن موضوع التوزيع قد طواه النسيان ولكنه عاد إلى السطح مرة أخرى وبقوة مع نهاية القرن العشرين وبدء الكتابة عن انجازات هذا القرن بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية. وقد كانت النتائج مخيبة للآمال سواء فيما يتعلق بتوزيع الناتج العالمي بين الدول المتقدمة والدول النامية أو بتوزيع الدخل القومي داخل الدول المتقدمة أو النامية على السواء، بالإضافة إلى وجود خلال كبير حول موضوع التوزيع وعلاقته بالنمو الاقتصادي بين مجموعتين من الاقتصاديين تضم المجموعة الأولى الاقتصاديين (الليبراليين) خاصة العاملين في المؤسسات المالية الدولية من أتباع (إجماع واشنطن). بينما تشمل المجموعة الثانية الكثير من الاقتصاديين في الدول النامية وبعض الحاصلين على الجوائز في مجال الاقتصاد.

ويمثل هؤلاء جبهة مضادة للمجموعة الأولى بمن فيها الليبراليين الجدد، حيث طرحت على بساط البحث مسألة عدالة توزيع الدخل التي أصبحت تمثل اهتماماً واضحاً للحكومات في

الدول النامية وخاصة المستقلة فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ارتبطت في الآونة الأخيرة، قضية التوزيع بضرورة الوفاء بالاحتياجات الأساسية والسلع والخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها، كما يرى البعض أن تصاعد أهمية موضوع التوزيع وخاصة في الإقتصادات المتقدمة تعود إلى ما يعانيه النظام الرأسمالي من الركود وتذبذب النمو حول معدل متدن جداً بداية من عام 1975. كما تناول المؤلف كل من العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والثروة، النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر.

## الكتاب السادس عشر: القياس المقارن لاستراتيجيات الحكومة الرقمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

### أولاً أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- اسم الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تمثل التكنولوجيا الرقمية أحد أكثر العوامل التحويلية في الوقت الراهن بما في ذلك تأثيرها على الحوكمة العامة الفعالة والقدرة التنافسية الاقتصادية المحتملة ولجني ثماره المنشودة يجب أن تكون السياسات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الرقمية جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية إصلاح القطاع العام. ويقدم هذا الكتاب نظرة متعمقة في كيفية استخدام كل من مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الإمارات للتكنولوجيا الرقمية لتحقيق أهداف أوسع للسياسات، حيث تم إحراز تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتحسن التواصل وإنشاء البنية الأساسية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل توفير خدمات أكثر كفاءة.

وقد أرست هذه الدول الأسس اللازمة للتحول الرقمي في القطاع العام بطريقة تضمن وصولاً أشمل للجميع. كما يؤكد هذا الكتاب على أن الاستخدام الأكثر تنظيماً للتقنيات الجديدة يمكن أن يحقق توقعات المواطنين بشكل أفضل ويساعد في ضمان الثقة في

الحوكمة ويدعم النمو الشامل. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أكثر فعالية لإشراك المواطنين في تصميم السياسات العامة وتقييم الخدمات العامة وتقديمها، كما يمكن أن يساعد الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مختلف مؤسسات القطاع العام على العمل ومشاركة الموارد فضلاً عن تحسين سياسات حوكمة البيانات، والأهم من ذلك أن الكتاب يدعو إلى إحداث تحول ثقافي في الإدارة العامة من أجل تركيز الخدمات والسياسات على احتياجات المواطنين. كما تناول المؤلف في النهاية أهمية بناء الإمكانات المؤسسية لإدارة المشروعات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعقدة بنجاح وكذلك ضمان القيمة مقابل المال في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الأصول وتحقيق المزايا لجميع الفئات الاجتماعية.

## الكتاب السابع عشر: أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محمد عبدالله شاهين محمد.
- اسم الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

ظهرت النقود من خلال عمليات التبادل الذي ارتبط بدوره بظهور الإنتاج السلعي، أي بظهور التخصص وتقسيم العمل والإنتاج من أجل السوق وقد استخدمت النقود والتي لم تبق على حالة واحدة بل تطورت مع النشاط الاقتصادي عبر التاريخ من النقود السلعية في العصور القديمة إلى كافة أنواعها المعروفة حالياً. وتستخدم النقود القانونية، والتي تميل قوتها الشرائية إلى الثبات نسبياً في المعاملات الداخلية والدولية وينحصر الفارق

الجوهري بين المعاملات الدولية والداخلية في كون أن لكل دولة عملتها التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات ولا يملك أحد الحق في رفضها.

وتتعدد مجالات استعمال العملات بين دول العالم مما يؤدي إلى ظهور مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها البعض. وفى ظل اختلاف العملات يحمل سعر الصرف أهمية بالغة كونه يبدى تأثير على التجارة وتدفق الاستثمارات ويتيح للتجار والمستهلكين مقارنة الأسعار بطريقة مباشرة. كما تناول المؤلف أسعار صرف العملات العالمية والإطار النظري والدراسات ذات الصلة بالاستثمار بالعملات العالمية، وأثر أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي من خلال ماهية السياسة النقدية والتأصيل النظري للنمو الاقتصادي، وعرض ماهية النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية المختلفة.

## الكتاب الثامن عشر: التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محمد عبدالله شاهين محمد
- اسم الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي. ولكي تقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجارى عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي. والمتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ أن هذه الشروط قد توافرت بدرجة معينة خلال الفترة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات بفضل الدور الهام الذي لعبته المنظمات الدولية النقدية والتجارية

والمالية المنبثقة عن مؤتمر بريتون وودز عام 1944 من جهة وعزم الولايات المتحدة الأمريكية (مخطط مارشال) على إعادة بناء أوروبا الرأسمالية من جهة ثانية.

وقد كان للازدهار الاقتصادي الذي ميز هذه المرحلة تأثيرات إيجابية على التجارة الدولية عموماً وتجارة المواد الأولية للدول العربية نتيجة لارتفاع الطلب الدولي عليها مما أدى إلى خلق نوعاً من الطموح لدى الدول العربية في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل وذلك بالمطالبة بتغيير هيكل النظام التجاري التقليدي المبنى على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية. ثم انتقل المؤلف إلى الحديث عن العولمة الاقتصادية وأهم الآليات والأدوات التي اعتمدتها لإدارة الاقتصاد العالمي. كما تطرق المؤلف إلى الحديث عن النظام التجاري العالمي الجديد والمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والاتجاهات الجديدة للتجارة والاستثمارات العالمية وانعكاساتها على الدول العربية من خلال تحرير التجارة والاستثمار الدولي والاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

## الكتاب التاسع عشر: ممارسات القيادة الإستراتيجية ودورها في تطبيق الجودة الشاملة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: حسام نعيم حسن النفار.
- اسم الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تمثل هدف المؤلف من البحث في التعرف على مدى مساهمة ممارسات القيادة الإستراتيجية في تحقيق الجودة الشاملة في الجامعات العربية، حيث قام الباحث بصياغة أربع فرضيات رئيسية ومجموعة تساؤلات لتغطى كافة جوانب هذا البحث من خلال استخدام المنهج الوصفي لهذا الغرض واستخدام قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع

البيانات. كما استخدم المقابلة الشخصية لبعض القيادات الإستراتيجية في الجامعات وتصميم قائمتي استقصاء لقياس كل من توافر ممارسات القيادة الإستراتيجية ودورها في تطبيق الجودة الشاملة، مستوى تطبيق الجودة الشاملة بالجامعات. وقد تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها المؤلف في كل من:

1) وجود ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الجودة الشاملة وبين ممارسات القيادة الإستراتيجية.
2) وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات استجابات المبحوثين فيما يتعلق بآرائهم حول دور ممارسات القيادة الإستراتيجية في تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات، والمتغيرات الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، مكان العمل).
3) وجود فروق فيما يتعلق بآراء الباحثين حول دور ممارسات القيادة الإستراتيجية في تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات ترجع إلى ملكية الجامعة (أهلية، حكومية) وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية.
4) وجود تأثير مهم ذو دلالة إحصائية لأبعاد ممارسات القيادة الإستراتيجية في الجامعات، وكانت طبيعة العلاقة طردية موجبة على تطبيق الجودة الشاملة باستثناء ممارستين هما: استثمار القدرات والمواهب الإستراتيجية، الرقابة التنظيمية المتوازنة، حيث كانت طبيعة التأثير سلبية أى وجود علاقة عكسية على تطبيق الجودة الشاملة.

وأخيراً اقترح المؤلف عدد من التوصيات تمثلت في كل من:

1) اعتماد أسلوب البحث العلمي وحث العاملين في الجانب الأكاديمي على ممارسته إجبارياً، وربط ذلك بالاستمرارية في العمل من أجل تعزيز البحث العلمي.
2) ضرورة تشكيل لجان من كافة الأقسام من أجل تقييم الوضع الحالي، ووضع خطط مستقبلية علاجية لأي إشكالية ناتجة عن التقييم.
3) العمل على إعادة هندسة العمليات من أجل تجديد وتطوير كافة آليات العمل الروتينية واعتماد آليات متطورة ومحسوبة.

4) اعتماد وتعزيز مفهوم المشاركة والعمل ضمن فريق من خلال الإجراءات وآليات العمل المتبعة.

5) متابعة مشكلات الطلاب والعمل على حلها والالتزام بمتطلبات الجودة تجاه كافة جوانب العملية التعليمية.

## الكتاب العشرون: تخطيط وإدارة المشروعات لنظام التأجير التمويلى والبوت والفرنشايز:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: عبد المطلب عبدالحميد.
- اسم الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: نبذة عن المؤلف:

حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد جامعة عين شمس وأستاذ الاقتصاد بكلية الإدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ويشغل حالياً عميد المعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات ومنتدب لتدريس مواد النظام الاقتصادي العالمي الجديد في كلية التجارة جامعة عين شمس ومنتدب رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر.

### ثالثاً: عرض تحليلي للكتاب:

دخل العالم في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ما أطلق عليه مرحلة تداعيات العولمة الاقتصادية التي جعلت هذا العالم عالم بلا حدود عالم بلا قيود قائم على الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث زاد بقوة النشاط الاقتصادي ومستويات التشابك الاقتصادي. كما تقدمت دول كثيرة ونهضت دول كانت يطلق عليها دول متخلفة فتحولت إلى دول نامية بل منها أصبح دولاً متقدمة مثل الصين وزادت بقوة التجارة الدولية بين أطراف هذا العالم. وأصبح هناك حاجة شديدة إلى المدير الفعال الذي يخطط ويدير هذه

المشروعات بمهارات وقدرات ابتكارية متزايدة وتعمقت التنافسية بين المشروعات الاقتصادية على مستوى الاقتصادات المختلفة وأصبح هناك قدرات تنافسية لابد أن تتمتع بها المشروعات الاقتصادية من حيث التخطيط وإدارة هذه المشروعات وهذه القدرات تتمثل في أن تخطيط وإدارة المشروع الاقتصادي لابد أن تعمل على إنتاج السلعة أو الخدمة التي ستقدمها للسوق بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسي وبأقل وقت ممكن، حيث أصبح العامل الأخير عاملاً حاسماً أى الوقت لأن الآخرين قد يسبقوا المشروع في إنتاج وعرض السلعة قبل المشروع الذي يعمل في وضع تنافس. بل أن الوقت والتكلفة والجودة أصبحت عناصر هامة، إذا توافرت ضمنت للمشروع الاقتصادي النجاح والتفوق والاستمرار في تحسن الأداء الاقتصادي بشكل دائم.

ثم انتقل المؤلف إلى تناول دورة حياة المشروع ووسائل وأدوات تخطيط المشروعات وإدارة ومتابعة المشروعات والنواحي التنظيمية في تخطيط ومتابعة تنفيذ المشروعات والأساليب الفنية الأساسية للتخطيط ومتابعة تنفيذ المشروعات وتنظيم النواحي المالية لمتابعة تنفيذ المشروعات ودراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات. كما تناول أيضاً التأجير التمويلي من حيث المفاهيم والأساليب المطبقة وعلاقة التأجير التمويلي ببعض المفاهيم الأخرى وخصائصه ودوره في عملية التنمية. ثم انتقل إلى الحديث عن قضايا تمويلية معاصرة في التأجير التمويلي ودوره في تمويل نشاط النقل الجوى ومشروعات البنية الأساسية المحولة (BOT) من حيث التعريف والأطراف المشاركة والمراحل والنماذج المطبقة والجوانب النظرية والتخطيطية لهذا النظام. كما تناول المؤلف مشروعات الـ (BOT) في التشريع الدولي والإجراءات المطلوبة للحصول على الامتيازات المطروحة في دول العالم وأساليب التمويل ودور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام الـ (BOT) والتفاوض الدولي والعقود الدولية وتشييد وتشغيل مشروعات الـ (BOT) وتحديد مدة الإنفاق وإنهائه ومخاطر هذه المشروعات والدعم الحكومي وتسوية المنازعات. كما تناول أيضاً المؤلف نظام الفرنشايز وعناصره وأنشطته ومزاياه وتطبيق نظام الفرنشايز من حيث الاتفاقيات والمعايير المطبقة ومقومات نجاح الفرنشايز ومراحل تطوره.

## الكتاب الحادي والعشرون: الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: هلال إدريس مجيد.
- اسم الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

العالم في تغير مستمر وتتزايد التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم مما يعطى للعامل الخارجي تأثيراً أكبر من السابق على الوضع الداخلي لجميع هذه الدول، حيث ولدت العولمة قيداً خارجياً تخضع العلاقات الاقتصادية له. فالعولمة مسئولة عن التكييفات القوية التي تشهدها الدول من حيث التعديلات الهيكلية والتشريعية للمنظومة الاقتصادية والمنظومة السياسية. وأصبح النظام الرأسمالي يسود معظم دول العالم بعد أن أثبت قدرته على البقاء رغم تناقضاته وأزماته الحادة بفضل قدرته على تجديد قواه والتكيف مع الواقع الموضوعي من خلال الثورة العلمية والتكنولوجية التي سادت العالم وأثبت أنه أكثر قدرة على الحياة مما كان يعتقد بل استطاع أن يغير أشكال وآليات عمل قوانينه. وفي ظل هذه التغيرات لم يعد الوعاء القومي كافياً لاحتواء القدرات الإنتاجية المتزايدة وحوكمة رأس المال والسلع بل والعمل مما ينتج عنه تدويل العملية الانتاجية والاقتصادية وإكسابها الطابع الدولي.

وتعتبر تزايد الدعوات للحد من دور الدولة الاقتصادي الذى وافق صعود مذهب الليبرالية الجديدة الأساس الذي يستهدف نمطاً معيناً من أطر الدولة الرأسمالية وفعلها الاقتصادي والذى تعارف على تسميته بالدولة الكينزية محاولة تكييف دورها بما يتلاءم ومقتضيات المرحلة الحالية التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي. إن اتساع ظاهرة التدويل وأخذها أبعاداً وأشكالاً جديدة في تدويل الإنتاج (بعد أن كانت تتسم في المرحلة الماضية بتدويل

التبادل) نتيجة كون الإنتاج وإعادة الإنتاج أصبحت من غير الممكن أن تتم إلا على المستوى العالمي وزيادة الاعتماد المتبادل وهو ما يطلق عليه اليوم (العولمة) بمعنى أن عملية تركيز الإنتاج والتبادل التي كانت تجرى في السابق على أساس قومي مركزي أو طرفي ببعد واحد أصبحت الآن تجرى على صعيد الاقتصاد وقد رافق ذلك تدويل الفائض الاقتصادي والتراكم وإعادة توزيعه وفق آليات وأطر دولية ولصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة. كما تناول المؤلف العلاقة بين العولمة والإمبريالية ورأسمالية الدولة الإحتكارية ودور الدولة الإقتصادى في ظل المرحلة الجديدة.

## الكتاب الثاني والعشرون: النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية:

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: على عبد الوهاب نجا وآخرون.
- اسم الناشر: دار التعليم الجامعي.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تناول المؤلف مدخلاً في اقتصاديات النقود والمصارف بالشرح والتحليل المبادئ الأساسية للنقود والعرض النقدي بأسلوب مبسط وفقاً لأحدث التطورات في هذا المجال والتعريف بسوق المال، وأنواعها، والمؤسسات المالية والأدوات المالية في هذه السوق. وكان من المنطقي أن يقدم هذا الكتاب تحليلاً مبسطاً لنظرية الطلب والعرض على الأصول المالية بغرض استعراض العوامل المحددة لكل من الطلب والعرض على الأصول المالية، وتوضيح كيف يتحدد معدل العائد على كل من الأصول المالية المختلفة. وقد تم دراسة وتحليل العوامل المحددة لسعر الفائدة في السوق المالي وسوق النقد، كما تناول المؤلف تحليل متعمق ومبسط لوحدات الجهاز المصرفي في تطورها الحديث بهدف إبراز المبادئ الأساسية التي تحكم دور المصارف التجارية في النشاط الإقتصادى. كما تناول المؤلف

أيضاً السلوك الاقتصادي للبنك المركزي، ودوره في إصدار وحدة النقد القانونية، وفى إدارة السياسة النقدية بما يتفق والأهداف الاقتصادية الأساسية في المجتمع. كما يقدم هذا الكتاب تحليل مبسط لنظرية الطلب على النقود، ولأدوات السياسة النقدية وأهدافها. وتناول المؤلف أيضاً عرض وافي لمشكلة التضخم على ضوء ما قدمته النظريات الاقتصادية المختلفة مع التركيز على علاقة التضخم بالعرض النقدي.

وقد تناول أيضاً النقود وظائفها – تطورها – أنواعها ومفهوم السوق المالي وسعر الفائدة على الأصول المالية وتحديد معدل الفائدة، والبنوك التجارية من حيث نشأتها ووظائفها وخلق الودائع والمعايير التي تحدد سلوك البنوك التجارية في استخدامها لمواردها، وقياس درجة سيولة البنوك التجارية وموارد البنوك التجارية واستخداماتها. وأبرز المؤلف دور البنك المركزي كمؤسسة مالية تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة، ولا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح مثل البنوك التجارية بل يهدف الى تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة بالمجتمع وبخاصة تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال استخدامه للسياسة النقدية. وبالتالي، فإن البنك المركزي يهدف إلى زيادة مستوى الناتج القومي والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظيف من خلال التصدي لجانبين هما وظائف البنك المركزي، ووسائل البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان. كما تناول المؤلف قياس العرض النقدي والطلب على النقود والإطار العام للسياسة النقدية وظاهرة التضخم من حيث تعريف التضخم وأنواع وقياس وأثار التضخم وأسباب التضخم ونظرياته والسياسات العلاجية للتضخم.

## الكتاب الثالث والعشرون: الحرب ضد الفساد:

### أولاً أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: د. أمين السيد أحمد لطفي.
- اسم الناشر: الدار الجامعية.
- مكان النشر: الإسكندرية.
- تاريخ النشر: 2018.

## ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

يعرف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة عندما يقبل أو يطلب مسؤول رشوة أو عند ممارسته المحاباة والمحسوبية وغيرها من الممارسات الفاسدة للحصول على فوائد محددة ويشمل هذا أيضاً سلوك الأشخاص أو الشركات الخاصة التي تقدم رشاوى للتهرب من السياسات والإجراءات العامة ويتم النظر الى أسباب الفساد في مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤدى اليه بالإضافة الى تحفيزه ومن بين هذه العوامل تمتع المسؤولين بالحرية المفرطة والارتجال الإداري والمركزية المفرطة والنظم الإدارية العتيقة والتضليل العام وعدم ملائمة الإطار القانوني وتدهور القيم الأخلاقية وضعف المجتمع المدني والخدمة المدنية غير الكافية وينطوي الفساد على تكاليف اجتماعية وسياسية واقتصادية وبشرية عالية ويقلل بشكل كبير من القدرة على الاستثمار الخاص والإنفاق العام بل ويضر بالمالية العامة ويؤثر سلباً على خطط التنمية الوطنية والإقليمية ويؤدى الى عدم استقرار الحكم عن طريق إلغاء الشرعية واستقرار القيادة السياسية، كما يضعف الثقة في المؤسسات السياسية من خلال سيادة القانون وانخفاض تغطية الخدمات الاجتماعية مما يؤدى الى تفاقم ندرة الفرص المتاحة للتنمية البشرية، وبالتالي تعميق وتوسيع نطاق الفقر.

وقد أجبرت الاتهامات والتحليلات بشأن الفساد الدولي والمنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية للبلدان الأمريكية الى ضرورة مكافحة الفساد باعتباره ظاهرة دولية. ومن ناحية أخرى، اعتمدت الدول على اتفاقيات إقليمية مثل اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد. وفي كثير من الأحيان يتجاوز الفساد المستويات الوطنية بل هو في واقع الأمر ظاهرة تلاحظها الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية بشكل متزايد وتتأكد الحاجة المتزايدة لاتفاقيات واسعة وفعالة لمكافحة الفساد في الطلبات المقدمة للبنك الدولي، وتحديداً الى منظمته المتخصصة معهد البنك الدولي من أجل المساعدة في وضع استراتيجية تشاركية لمكافحة الفساد وفى الوقت الحاضر بدأت العديد من البلدان هذه العملية والتي عززت النموذج الاستراتيجي وتسعى صياغة هذه الاستراتيجية لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، وهو ما يعنى العمل على تحسين

نقل أهداف الإصلاحات ودعم وضع جدول أعمال بشأن الاستراتيجية ولاشك أن الالتزام السياسي على جميع المستويات يمثل أمراً حاسماً لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية وخاصة إنشاء نظم شفافة وآليات قادرة على المراقبة والمراجعة والمساءلة والسماح للمواطنين بالحصول على المعلومات العامة.

ويمكن للمؤسسات والمنظمات بل وينبغي عليها القيام بأعمال تهدف لمكافحة الفساد دون انتظار أو الامتناع عن اتخاذ إجراءات بسبب الإصلاح القانوني. ومع ذلك فإن عملية الإصلاح القانوني ضرورية. وتبرز أهمية هذا الكتاب بصفة خاصة في تلك الفترة التي تشهد مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية نحو التنمية المستدامة، وتحقيقاً لذلك الهدف تم تناول التقرير عن الفساد من حيث المفهوم والآثار والأسباب، حيث يتم دراسة الإطار الفكري للفساد والمنظور القانوني سواء الدولي أو الوطني للفساد، ومقاييس مؤشرات الفساد، والتقرير عن الفساد في مصر ودول العالم المتقدم والنامي. ومن ناحية أخرى، من الأهمية دراسة تدابير الوقاية من الفساد وآليات محاربته ومكافحته حيث يتم استعراض اتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد ونماذج ومعايير مكافحة الفساد في دول العالم كتجارب دولية يمكن الاستفادة من دروس تطبيقها مع تناول دور المؤسسات المتخصصة في مكافحة الفساد. وأخيراً تناول المؤلف التقرير عن الفساد في دول اسكندنافيا وأيضاً تقرير عن الفساد في دول بريكس ودول مجموعة العشرين ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتقرير عن الفساد في مصر.

كما تناول المؤلف الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتدابير الوقائية لمكافحة الفساد وإطار مكافح الفساد في ضوء الحوكمة الجديدة ودور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد والنماذج ومعايير اختيار إنشاء مؤسسات مكافحة الفساد والدروس المستفادة من التجارب الدولية في مكافحة الفساد.

## الكتاب الرابع والعشرون: المشروعات الصغيرة: طريق للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية):

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: محمد خليل محمود محمد.
- اسم الناشر: دار حميثرا للنشر.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تحظى المشروعات الصغيرة في الوقت الحاضر باهتمام معظم الاقتصاديين نظراً للدور الحيوي الذى تلعبه هذه المشروعات في تحقيق التنمية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية فقد أثبتت المشروعات الصغيرة خلال السنوات الماضية أنها الأكثر ملائمة لطبيعة اقتصاديات الدول النامية – ومن بينها مصر لما لها من مميزات عديدة مثل انخفاض تكاليف بنيتها الأساسية، وكونها مشروعات كثيفة العمالة فتساهم بذلك في خفض معدلات البطالة ومحاربة الفقر كما تبدو أيضاً أهمية المشروعات الصغيرة في إرساء ركائز التنمية وذلك لما تتميز به هذه المشروعات من انخفاض التكلفة الاستثمارية. كما أنها تشجع على تنمية المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها الى جانب مساهمتها في زيادة الإنتاج ودعم الصادرات وتوجد كثير من التجارب الرائدة عالمياً في نجاح المشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتتصدر التجربة اليابانية هذه التجارب وذلك لأن نجاح اليابان اقتصادياً وصناعياً كان أساسه الدعم والمساندة القوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة. وتبرز أهمية هذه الدراسة التي تعالج كيفية النهوض بالمشروعات الصغيرة لتصبح عنصراً فاعلاً في عملية التنمية من الدور الذى يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر مع الأخذ في الاعتبار أسباب نجاح التجربة اليابانية في المشروعات الصغيرة، وذلك انطلاقاً من القدرات البشرية المتوافرة في مجال الحرف والتجارة والصناعة والزراعة وغيرها فضلاً

عن التراث المتراكم والذى يعكس الأفكار التي يمكن أن تكون قاعدة انطلاق المشروعات وذلك من خلال توفير فرص عمل للباحثين عنه والإسهام في حل مشكلة البطالة – تنويع هيكل الإنتاج – دعم الصادرات – تنمية المدخرات الصغيرة والتشجيع عليها – خفض معدلات الفقر – تقديم سلع وخدمات للفئات ذات الدخل المحدود التي غالباً ما تكون غير مستهدفة من الشركات الكبرى – ترسيخ ثقافة الاعتماد على الذات وريادة الأعمال في المجتمع – الاستفادة من الدور الذى تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة في اقتصاديات المعرفة. كما تناول المؤلف المشروعات الصغيرة من حيث (التعريف – الأهمية – والمشكلات) وعلاقتها بالتنمية ومساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الياباني وسياسات وبرامج تأهيل المشروعات الصغيرة والدروس المستفادة من التجربة اليابانية.

## الكتاب الخامس والعشرون: أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية (دراسة تحليلية):

### أولاً: أهم البيانات الببلوجرافية للكتاب:

- مؤلف الكتاب: ريا ماجد بصول.
- اسم الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- مكان النشر: القاهرة.
- تاريخ النشر: 2018.

### ثانياً: عرض تحليلي للكتاب:

تعتبر التقارير المالية التي تصدرها شركات المساهمة العامة المصدر الرئيسي والأساس للمعلومات بالنسبة للعديد من الفئات كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين والموردين والعملاء والمحللين الماليين والأجهزة الحكومية المختلفة: وذلك لما لها من دور في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقتصادية الا أن الأزمات المالية للشركات العملاقة في معظم دول العالم وما نتج عنها من حالات انهيار وإفلاس أدت الى فقدان الثقة بها نتيجة تدنى مستوى الإفصاح، وعدم إظهار البيانات الحقيقية وضياع حقوق المساهمين وأصحاب

المصالح: وذلك نتيجة اتخاذهم قرارات مبنية على النتائج المضللة المفصح عنها من قبل الشركات. ولقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب هذه المشاكل الى وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنة التدقيق وغياب الآليات الرقابية في الشركات بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة الداخلية والقوانين والتشريعات المنظمة لشؤون أعمال الشركات إضافة الى افتقار إدارة الشركات الى الممارسة السليمة في الإشراف ونقص الخبرة والمهارة.

لهذا كان من الضروري أن تتجه الأنظار الى إيجاد أو تفعيل مجموعة الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية والشفافية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تحتاج اليها العديد من المستخدمين خاصة المستثمرين في الأسواق المالية وعليه كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل المناسب لهذه الأزمات وذلك بهدف التأثير على العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة الى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على تحقيق التنمية الشاملة خاصة بعد دخول العديد من الدول في عضوية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الأوروبية والدخول في اتفاقيات تجارية حرة وهذا بحد ذاته أوجد مقداراً كبيراً من المنافسة بين الشركات على المستويين المحلى والعالمي من حيث التسويق والخدمات والقدرة على الحصول على مصادر التمويل من المستثمرين. كما تناول المؤلف الإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها وحوكمة الشركات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلاقة الإفصاح والحوكمة بالاستثمار.